

القطاع الخاص في الجزائر و دوره في تفعيل التنمية المستدامة،

طكوش صبرينة

أستاذة محاضرة قسم أ- كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الجزائر3

فاضل صباح

أستاذة محاضرة قسم ب- جامعة الجزائر3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى تأثر مداخل الإقتصاد الجزائري، جراء تراجع السوق الدولية للمحروقات ، مما أثر على احتياطات الصرف والميزانية العامة على حد سواء، وجعل الإقتصاد الوطني الهش عرضة مجددا إلى الصدمات الخارجية، الأمر الذي يقتضي إجراء تغيير هيكلي في نموذج نموه، سعيا إلى بناء إقتصاد وطني مستقل لإهتزازات و تقلبات أسعار النفط . و لتحقيق هذا الهدف سعت الجزائر إلى تنويع التعامل مع مستثمرين خواص أجانب و محليين لتمويل مخططاتها التنموية.

مقدمة:

في ظل كل المتغيرات التي يشهدها العالم، أقدمت غالبية البلدان خاصة منها النامية على التعامل مع المستثمرين محليين أو أجانب لتمويل مخططاتها التنموية بعدما فشلت سياساتها الاقتصادية المعتمدة على قطاع اقتصادي عام غير منتج إلى جانب تفاقم أزمة المديونية و انخفاض مصادر التمويل رغم وجود ثروات طبيعية هائلة.

و الجزائر في ظل هذا الوضع الجديد لم يكن لها الخيار إلا بمسايرة الركب خاصة وأن إقتصادها في حد ذاته يشهد مرحلة انتقالية نحو إقتصاد السوق ويعاني من اختلالات هيكلية ووظيفية حادة مما مهد الطريق لتبني نصائح صندوق النقد الدولي والتي من بينها منح الريادة في المجال الاقتصادي للقطاع الخاص، و تدعمت هذه النصائح بعد انضمام الجزائر

إلى الشركة المالية الدولية S . F. I التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير B.I.R.D التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص بحيث أن مساعداتها المالية مشروطة بتنفيذ برامج توسيع وتنمية دور القطاع الخاص. فمذ بداية التسعينات اتجهت الجزائر عن طريق موجة من الإصلاحات الهادفة إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق و الانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للموارد و الخدمات عن طريق وضع إطار تشريعي مشجع يقدم الضمانات اللازمة للاستثمار.

هل كل هذه الإجراءات تعزز القطاع الخاص لإنعاش التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من التطرق إلى النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الجزائر؛

ثانياً: أداء القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري؛

ثالثاً : معوقات القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري.

أولاً: المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

صنفت الجزائر في المرتبة 153 عالمياً من أصل 189 دولة في تقرير **Doing Business** الصادر عن البنك الدولي لسنة 2014، هذا التقرير الذي يصدر سنوياً، يركز على عدة معايير منها سهولة بدء الأعمال التجارية، توثيق الممتلكات، حماية المستثمرين، أداء التجارة الدولية و تحصيل الضرائب.....إلخ.

إذ يتنزلّ مناخ الأعمال في الجزائر الترتيب العالمي و الأخطر أن وضعها في تدهور مستمر، مثلما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (01): ترتيب الجزائر في تقارير مناخ الأعمال للبنك العالمي

(2006-2013).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رتبة الجزائر	116	125	125	134	136	143	148	153

المصدر: تقارير مناخ الأعمال للبنك العالمي متاح على الموقع:

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ تفهقر تصنيف الجزائر بـ 37 مرتبة بين سنتي 2006 و 2013، و وفقا لنفس المصدر لسنة 2013 و الذي حمل التقرير عنوان: "القيام بالأعمال في عالم أكثر شفافية" فإن المستثمر الخاص في الجزائر لا يزال يواجه صعوبات و عقبات نتيجة تراكم عدة عوامل منها: البيروقراطية، الرشوة، السياسة الضريبية، الجمركية و عدم إستقرار المنظومة القانونية. و نتيجة لذلك تدرجت الجزائر بخمسة (05) مراتب مقارنة سنة 2013 بسنة 2012 .

في حين أن المغرب تقدم بـ عشرون (20) مرتبة خلال نفس المرحلة (من المرتبة 114 سنة 2012 إلى المرتبة 94 سنة 2013) و تونس بتعسة (09) مراتب حيث إنتقل ترتيبها من المرتبة 55 إلى المرتبة 46 خلال نفس المرحلة.

فحسب المؤشرات الجزئية لمناخ الإستثمار احتلت الجزائر المرتبة 150 من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد و البدء فيه لأن ذلك يطلب القيام بـ 14 إجراء يستغرق من الوقت 25 يوما و تبلغ تكلفته 12,4 % من متوسط الدخل الفردي، مقابل ذلك فإن المغرب يحتل المرتبة 73 و تونس 83. فيما احتلت المرتبة 117 من حيث سهولة الحصول على تراخيص البناء و التشييد و التي تتطلب 19 إجراء تستغرق من الوقت 241 يوما و تبلغ تكلفته 60,1 % من متوسط دخل الفرد.

أما من حيث إجراء توثيق الممتلكات فلقد احتلت المرتبة 165 و هذا نظرا لأن هذه الإجراءات في الجزائر تتطلب 10 إجراءات و تستغرق من الوقت 63 يوما بتكلفة تقدر بـ 07,1 % من قيمة الملكية و هي معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات المتوسطة في العالم.

أما من حيث تدابير و إجراءات حماية المستثمرين فقد إحتلت مكانة مقبولة نسبيا و التي بلغت المرتبة 74 عالميا، إلا أن النظام الضريبي و الجبائي الجزائري لا يزال متشددا و هو ما تثبته المرتبة 162 عالميا من

حيث دفع الضرائب التي قدر عددها بـ 29 مرة و تستغرق من الوقت 451 ساعة سنويا و هو ما يمثل 71,9% من الأرباح.

واحتلت الجزائر المرتبة 123 عالميا من حيث معيار أداء التجارة الدولية، حيث تتطلب عملية التصدير تقديم 08 وثائق، تستغرق من الوقت 17 يوما و بتكلفة تقدر بـ 1270 دولار لكل حاوية فيما تتطلب عملية الإستيراد تقديم 09 وثائق، تستغرق من الوقت 27 يوما و بتكلفة تقدر بـ 1330 دولار للحاوية. كما تقدمت الجزائر بإحدى عشر مرتبة (11) في ظرف سنة واحدة في مجال البنوك في مؤشر سهولة الحصول على قروض إذ إنتقلت من الرتبة 139 إلى الرتبة 150.

و الجدول التالي يلخص معظم المؤشرات المعتمدة في الترتيب.

جدول رقم (02): ترتيب كل من الجزائر، تونس و المغرب في تقارير بيئة الأعمال وفقا لكل مؤشر.

السنة			2012			2013		
المعيار/ البلد	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر
إنشاء مؤسسة	83	153	87	83	150	87	83	150
الحصول على رخص البناء	71	118	77	71	117	74	72	117
إيصال الكهرباء	83	164	73	83	165	73	83	165
تحويل الملكية	72	167	57	72	165	57	72	165
الحصول على قرض	43	150	50	43	139	50	43	139
حماية المستثمرين	60	79	46	60	74	30	60	74
دفع الضرائب	74	164	71	74	162	58	74	162
التجارة	81	127	82	81	123	81	81	123
تنفيذ العقود	60	122	60	60	123	60	60	123
تصنيف الأعمال	56	59	29	56	52	30	55	52

المصدر: تقارير مناخ الأعمال للبنك العالمي متاح على الموقع:

www.worldbank.org/doingbusiness.org 2012/2013

أما مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال التحقيقات الدورية لمنتدى رؤساء المؤسسات، فقد قام بوضع مؤشر عام لقياس مدى تطور النشاط الاقتصادي و مناخ الأعمال الذي ينشط فيه المنتجون الخواص في الجزائر، و قد وضع هذا المؤشر حسب المعايير العالمية إذ يسمح بتقديم معلومات موضوعية حول الظرف الاقتصادي الوطني في الميدان الصناعي و يسمح بمقارنة مباشرة مع أهم الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين.

و لمعرفة الإتجاه العام لأراء رؤساء المؤسسات الاقتصادية في المناخ الإستثماري السائد في الجزائر قمنا بإعداد الجدول التالي الذي يبيّن بوضوح تطور مؤشر الثقة الصناعي(*) لدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الجزائر.

جدول رقم (03): تطور مؤشر الثقة في المؤسسات الوطنية.

المؤشر العام للثقة	مخزون السلع المنتجة	حجم الطلبات على الإنتاج المحلي
3-	17-	50-
7-	38-	46-
12-	21-	43-
9-	11-	46-
4-	27-	33-

المصدر: نتائج تحقيقات منتدى رؤساء المؤسسات www.fce-dz.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التراجع الكبير في حجم الطلبات على الإنتاج الوطني و هذا راجع لإرتفاع حجم الواردات خاصة منذ 2005 تاريخ إمضاء الإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي، هذه الظروف أدت إلى إستمرار تخوّف المستثمرين الخواص من المناخ الإستثماري السائد في الجزائر.

ثانيا: أداء القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري.

يتميز القطاع الخاص الجزائري، بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الفردية العائلية الصغيرة الحجم، تعاني من ضعف رأس المال المستثمر، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة، وتستخدم تكنولوجيا أقل تطورا. حيث تتجه إلى المجالات التي تتميز بارتفاع الأرباح، ولا تخضع لأي رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة⁽¹⁾. فالمتتبع للقطاعات الأكثر استثمارا في الجزائر يراها تتجه نحو قطاعات التجارة و الخدمات والأشغال العمومية، على حساب القطاع الإنتاجي ما يؤكد عدم فعالية المستثمر من جهة؛ وتخوفه من العملية الإنتاجية من جهة أخرى، هذه الأخيرة تتسم

(1) عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية، مجلة الباحث، العدد 06 ، جامعة ورقلة، 2008، ص 89.

* مؤشر الثقة الصناعي = متوسط (الإنتاج المتوقع + مجموع الطلبات - مخزون المنتجات التامة الصنع).

بارتفاع المخاطرة، من أجل الالتفاف على المنافسة المباشرة مع المنتج الأجنبي - خاصة الصيني- ويكتفي بدور الموزع والمسوق لها. أما المستثمر في مجال الإنتاج -خاصة التحويلية منها- فإن الإجراءات الليبرالية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وبالذات حرية الاستيراد وتخفيض قيمة العملة، وعدم فرض القيود على المدفوعات الخارجية، أثرت سلبا على نشاط القطاع وكرست للمنافسة الشديدة غير المتكافئة بين المنتجات الوطنية و المنتجات المماثلة الواردة من الخارج.

إن المساعدات المقدمة لتشجيع القطاع الخاص في الجزائر ساهم في تضاعف عدد المؤسسات الخاصة أكثر من مرتين في ظرف أقل من عشرة سنوات، إلا أنها تبقى نسبة زيادة متواضعة بالنظر إلى المبالغ التي رصدت لدعمها مثل إنشاء صندوق قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صندوق رأس المال المخاطر. و الجدول أدناه يوضح هذه الزيادة.

جدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الخاصة حسب طبيعتها القانونية

(2011-2005).

عدد المؤسسات الخاصة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
	341914	376028	410293	518900	570219	754138	658737

المصدر: نشریات المعلومات الإقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة 2010.

و الملاحظ أن أكبر زيادات في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة كان سنتي 2008، 2010 و ذلك راجع لإدماج الأشخاص الذين يمارسون المهن الحرة في نشاطهم من جهة و كذا الإجراءات المتخذة سنة 2009 لدعم القطاع الخاص المنتج المحلي من جهة أخرى.

إن هذه الأرقام و رغم كل الجهود المبذولة تبقى بعيدة كل البعد عما حققه البلدان المجاورة، ففي سنة 2009 وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في المغرب مليون و 200 ألف مؤسسة⁽²⁾.

إن الانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد و الخدمات، و الإطار التشريعي الجديد و ما تضمنه من ضمانات و تشجيعات للقطاع الخاص حاول أن يعطى حيوية لهذا القطاع من خلال الرفع من مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية⁽³⁾. إذ تمثل القيمة المضافة المعيار التقني للأهمية الاقتصادية للقطاع أو للمؤسسة، باعتبارها تمثل الثروة التي تنشأ عن الجهد الفعلي للوحدة الاقتصادية.

و لقد عرفت القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية، و يمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات (2005-2010).

2010		2007		2006		2005		الطابع	القطاع
99,70	1012,11	99,55	701,03	99,84	638,63	99,84	578,79	خاص	الزراعة
0,30	3,08	0,45	3,16	0,16	1	0,16	0,93	عام	
98,73	1058,16	80,94	593,09	79,72	486,37	79,81	403,37	خاص	البناء و الأشغال العمومية
1,27	13,59	19,05	139,62	20,27	123,69	20,19	102,05	عام	
81,58	806,01	79,19	657,35	75,39	576,94	69,86	417,59	خاص	النقل و المواصلات
18,42	182,02	20,80	172,72	24,61	188,29	30,14	180,19	عام	
94,16	1204,02	93,25	776,82	94,02	675,05	94,17	629,18	خاص	التجارة
5,90	75,45	6,74	56,18	5,98	42,91	5,83	38,95	عام	

المصدر: نشریات المعلومات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة 2010.

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول أعلاه أن المؤسسات المشكلة للقطاع الخاص تحتل الصدارة من حيث نسب مساهمتها في القيمة

(2) أنيس كشاط، توفيق برباش، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول، ورقة مقدمة في إطار الملتقى تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية و إنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار و التشغيل الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص14.

(3) شكوري محمد و شيببي عبد الرحيم، معدل الإستثمار الخاص بالجزائر، دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية "تقييم و استشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سنة 2009.

المضافة فقد بلغت نسبة 99,70% في قطاع الزراعة 98,73% في قطاع البناء و الأشغال العمومية بالنظر لضخامة مشاريع سياسة الإنعاش الإقتصادي، فيما قدرت 94,10% في قطاع التجارة.

أما فيما يخص مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، فيمكن القول أن هناك تنامي مساهمة هذا القطاع في زيادة الناتج الداخلي الخام و الجدول التالي يشرح ذلك:

جدول رقم (06): تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2010-2005)

2010		2007		2006		2005		مساهمة المؤسسات الخاصة في PIB
نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
83,59	4681,68	80,80	3153,77	79,56	2740,06	78,41	2364,5	

المصدر: نشریات المعلومات الإقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة 2010.

كما أن القطاع الخاص في الجزائر نجح في توفير الأغلبية المطلقة من مناصب الشغل المصرح بها خلال السنوات (2011-2005) دون إحتساب عدد العمال غير المصرح بهم، إذ انتقلت نسبة مساهمة من 89% سنة 2002 إلى 97% سنة 2011 بمتوسط 2,54 عامل لكل مؤسسة في حين أن حصة القطاع العام لم تتجاوز 2,7 % خلال ذات السنة نتيجة للتناقص في عدد مؤسساته، و يتميز بالمقابل القطاع العام بنسبة عالية من العاملين في كل مؤسسة بمتوسط 84 عامل .

و ما يمكن قوله هو أن القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في إنشاء مناصب الشغل في الجزائر، لذا على الدولة تدليل العقبات أمامه بإعتباره محرك أساسي للتشغيل في الجزائر.

جدول رقم (07): تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خارج المحروقات (2011-2005)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
------	------	------	------	------	------	------	--

1676111	1577030	1274465	1487423	1298253	1190986	1081573	مؤسسة خاصة
48086	48656	51149	52786	57146	61661	76283	مؤسسة عامة

المصدر: نشریات المعلومات الإقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة 2011.

ثالثا : معوقات القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري.

على الرغم من وجود بعض النتائج الإيجابية المحققة إلى جانب المجهودات التي تبذلها السلطات المعنية في سبيل تهيئة و ترقية مناخ الأعمال إلا أن هناك عوائق عدة يعاني منها القطاع و تسليط الضوء عليها يعد خطوة أساسية ضمن إستراتيجية تحسين مناخ الإستثمار الوطني و الأجنبي على حد سواء للمساهمة في التنمية الوطنية و إعطاء دفعة البدء للنمو و إنشاء حلقة إيجابية يتعاقب فيها إرتفاع الإنتاجية و تحسن التنوع الإقتصادي و زيادة صلابة الإقتصاد الوطني في مواجهة الإضطرابات الخارجية⁽⁴⁾.

من هذا المنطلق، يمكن حصر أسباب عدم فعالية القطاع الخاص على النحو التالي:

- حادثة ظهور و تطور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني إذ هو قطاع نما و تطور على ضعف القطاع العام و همه الوحيد تعظيم الربح لإرتكازه أساسا في القطاعات التجارية المربحة و الإحصائيات دليل على ذلك مما يجعلنا نقول أنه طفيلي لا يمكن أن يساهم بفعالية ملموسة في التنمية الوطنية بصفة عامة و في تعزيز الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة إلا بعد تغييره و تطوير ذهنيات رجال الأعمال الذين تتعدم لديهم ثقافة الإستثمار و الذين يعانون من نقص التجربة و الخبرة في التسيير، فالنظرة التجارية لديهم ضعيفة لأنهم يريدون تحقيق أرباح بسرعة

⁽⁴⁾ أنظر كريستين لاغارد. إطلاق إمكانيات الإقتصاد في المغرب العربي، دور الإستثمار الأجنبي. نواكشوط 2013/01/09؛ كلمة ملقاة عقب أعمال الملتقى الخامس حول تكامل إقتصاديات دول المغرب العربي و الذي كان عنوانه :

« Les investissements bilatéraux et étrangers directs et leur impacts sur l'emploi dans les pays du Maghreb arabe » .

و دون إنتظار لفترة طويلة و بمشاريع غير مكلفة و منتجة، فأغلب مشاريع القطاع الخاص تخص التجارة في موارد مستوردة أكثر منها منتجة محليا⁽⁵⁾.

- مشكلة جودة المنتج الوطني الذي يعرف نقصا و عدم مطابقته للمواصفات العالمية، الأمر الذي يحول دون إمكانية تصديره في الأسواق الخارجية التي تعرف منافسة شرسة، و عليه يستلزم الأمر تضافر جهود القطاع العام مع الخاص للمساهمة في البحث و التطوير لإستحداث المعرفة التي هي أساس التنمية الإقتصادية و سبيل لإكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، فلا يكفي أن تفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب و انتظار تدفق التكنولوجيات الجديدة بل يجب بذل جهد تكنولوجي متواصل للتحكم فيها بالإقتران مع سياسة حكومية داعمة لذلك مما يؤدي إلى إنتاج منتجات و خدمات ذات كفاءة عالية

و قيمة مضافة من حيث تقليل التكلفة و تحسين الجودة⁽⁶⁾، فتعزيز الابتكار و رفع مستوى القطاع الخاص صناعيا و تكنولوجيا يمكنه من أداء مزيد من المهام المعقدة و التعامل مع معدات أكثر تقدما و إنتاج منتجات أكثر تعقيدا و هذا ما يساهم إيجابيا في القدرة في تطوير الهيكل الإنتاجي و منحه مزايا تنافسية من حيث التكلفة و الجودة⁽⁷⁾؛

- مشكلة البيروقراطية المزمنة التي تعرقل جهود تطوير الإستثمار و من أبرز ظواهرها خضوع المشاريع الإستثمارية لترخيص مسبق لتجسيدها وفق إجراءات معقدة تتطلب تدخل فاعلين عدة يضاعفون من مدة و تكاليف المشاريع، مما يساهم من تفشي ظاهرة الفساد و الرشوة، و بتالي

⁽⁵⁾ حسين فريدة، مداخلة بعنوان فعالية القطاع الخاص في تطوير الصادرات خارج المحروقات بين الواقع و حقيقة الواقع في فعاليات المنتدى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات، بجامعة مولود معمري بـتيزي وزو، 11-12 مارس 2014، ص6.

⁽⁶⁾ سفيان بن عبد العزيز. دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات. بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص 192.

⁽⁷⁾ حسين فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وجب العمل على إزالة المشاكل الهيكلية و التسييرية التي تعاني منها الإدارة، فتغير القوانين لا يعني تغير الذهنيات⁽⁸⁾؛

- مشكلة العقار الصناعي إذ يصعب الحصول على أراضي مهيأة لمزاولة أي نشاط استثماري نظرا لجمود سوق العقار و إرتفاع أسعار الأراضي، و هي مشكلة ذات طابع إداري و تنظيمي فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات و إنما في عدم الإستغلال الكامل لها، بالإضافة إلى الإساءة في توزيع المتوفر منها إذ أصبحت الأراضي المخصصة للإستثمار حقلًا للمضاربة العقارية الأمر الذي أدى إلى تخصيصها لأغراض غير استثمارية.

- مشكلة الحصول على تمويل بنكي لإنشاء مشاريع أو لإستغلالها فغالبا ما يلجئ أصحاب المشاريع إلى مصادر تمويل غير رسمية أي خارجة عن إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة (البنوك) كالإقتراض من الأهل والأصدقاء والسبب يعود إلى وجود عراقيل للحصول على تمويل من القطاع المالي المنظم ولاسيما من البنوك التجارية منها⁽⁹⁾ :

*المطالبة بضمانات تفوق قدرات أصحاب المشاريع الذين لا يملكون ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة القرض المراد الحصول عليه؛

* محدودية حجم ونوع القرض الذي لا يكفي لإنشاء مشروع واستغلاله؛

* طول مدة الإجراءات اللازمة لمعالجة ملفات طلبات القرض من قبل البنوك.

- مشكلة سياسة إستغلال اليد العاملة في القطاع الخاص التي مازالت تخضع لعوامل غير موضوعية على عكس الوضع في القطاع العام، فرغم أن القطاع إقتصادي من حيث أهدافه و قائم على فكرة الربح إلا أن أرباب

⁽⁸⁾زغيب شهرزاد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع و آفاق مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، بسكرة، 2005، ص 20.

(9) حسين فريدة. مرجع سبق ذكره، ص 7.

العمل يمارسون سياسة الإنتقاء على أسس لا تركز على الأفضل وعلى الكفاءة بل يعتمدون على أشخاص تربط بينهم علاقة ثقة أو علاقة عائلية، إضافة إلى مشكلة نسبة الأجور والرواتب التي يعاني منها عمال القطاع الخاص فهي ضعيفة لا توفر متطلبات العيش الكريم وبالتالي يضعف الأداء لفقدان الحافز على العمل خاصة بالنظر إلى رواتب العمال الذين يعملون لدى الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر⁽¹⁰⁾.

- مشكلة تعدد التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع والتعديلات المتتالية لها مما يسبب العجز لدى المختصين من الإلمام بها وفهمها إلى جانب تعدد الإجراءات الإدارية وتعقيدها إلى حد تدخل الاختصاصات ما يؤدي بكل إدارة إلى رفض القيام بعملها بدفع عدم الاختصاص تهربا من المسؤولية⁽¹¹⁾.

- مشكلة السوق الموازية أو إقتصاد الظل الذي يسئ للإقتصاد الوطني بصفة عامة وللقطاع الخاص بصفة والذي يأخذ عدة أشكال منها تقليد وتزوير العلامات التجارية المعروفة، تداول الأدوية والمنتجات منتهية الصلاحية فضلا عن منتجات غير مطابقة للمواصفات والمقاييس العالمية تتسم بإنخفاض جودتها ومتوجات مجهولة المصدر. إضافة إلى الغش في الموارد الإستهلاكية لا سيما الغذائية منها التي أغرقت السوق دون تدخل واضح لتنظيم عمليات الإستيراد وإخضاعها لإجراءات الفحص والتقييس وفقا للتنظيمات وهنا يبرز الفساد الإداري الذي يحمل معنى الرشوة التي تتمثل في إستخدام الموظفين لأجهزة الدولة والإدارة وصلاحياتهم بهدف الإغتناء والكسب غير المشروع مما يساهم في تقشي ظاهرة السوق الموازية.

(10) دون أن ننسى ظاهرة وجود العمل المأجور دون وجود عقود عمل فعلية وعدم تطبيق الأجور الدنيا في
غالب الأحيان
وسبب الظاهرة تعود إلى عدم تواجد مفتشية العمل في الميدان وفساد ممثلي الأجهزة المحلية المعنية.

(11) Arezki Nabila : l'inter régulation entre le conseil de la concurrence et les autorités de régulation sectorielle. Revue académique de la recherche juridique, université de Béjaia, vol 06, n°02, 2012. P 06.

وهنا يتعين على الدولة تكثيف تدخلاتها عن طريق أجهزتها الرقابية لكبح مثل هذه الممارسات التي تهدد الإقتصاد الوطني من خلال الخسائر التي تتكبدها الخزينة العامة بإعتبار أن النشاطات التي تحقق فوائد كبيرة غير خاضعة للضريبة، بالإضافة للخسارة التي يعاني منها القطاع الخاص الذي يعمل في إطار القانون من خلال المنافسة الغير شرعية.

و قد أقدمت وزارة التجارة على تحظير مرسوم تنفيذي يلزم بإستعمال الشيك في المعاملات التجارية التي يتعدى مقدارها مليون دينار للحد من ظاهرة السوق الموازية. بعد أن أجل هذا الإجراء في 2011 رغم أنه يدخل في إطار تطبيق المادة 06 من القانون 05-01 المؤرخ في 06/02/2005 والمتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

- مشكلة القضاء حيث يعتبر النظام القضائي من أهم العوامل المشجعة للإستثمار في أي بلد والخطوة الأولى لعملية الإستقرار الأمني من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون والذي يتوقف عليه منح الثقة والإطمئنان للمستثمرين، وهو أمر لا يزال بعيدا نسبيا في القضاء الجزائري رغم التعديلات التي عرفها هذا القطاع، فالمحاكم تستعمل أسلوب تطويل المحاكمات لفترات زمنية تتجاوز في بعض الأحيان العمر الإفتراضي للمشروعات⁽¹²⁾، وكذلك البطء في تنفيذ الأحكام مما يؤثر سلبا على حماية مصالح المستثمرين وإستقرار وضعهم ويولد لديهم الشعور بعد الثقة والإطمئنان على رأسمالهم وهي حالة طاردة للإستثمار وليست جاذبة له، ناهيك عن انعدام التخصص في ميادين عدة لدى القضاة خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية وقواعدها.

لهذه الأسباب يجب توفر محاكم متخصصة تتولى المنازعات المتعلقة بقضايا الإستثمار بكل أنواعه، وفق برنامج زمني محدد وبما يخفف التكلفة وسرعة الفصل في القضايا وفي تنفيذ الأحكام.

(12) محمد الكلاوي، سياسة الإستثمار في الجزائر وخدمات التنمية. رسالة دكتوراة، 2008، ص ص 2-8.

- مشكلة ضعف دور منظمات أرباب العمل في تنمية نشاطات القطاع الخاص وإيجاد حلول للعوائق التي تحول دون تطوره رغم تعددها⁽¹³⁾ والسبب يعود إلى عدم تنظيمها وتكامل مهامها .

خاتمة:

إن الواقع يبرز أن النتائج ما زالت ضعيفة و محتشمة بعد أكثر من أربعة عقود من التجارب و الإصلاحات، إذ أن القطاع الخاص ما زال يعيش مشاكل كثيرة منها مالية، إدارية و عقارية..... إلخ، التي تعرقل هذا القطاع على أداء دوره في خلق الثروة و مناصب الشغل و تخليص الاقتصاد من تبعيته للمحروقات، مما يجعل تذليل العقبات أمامه شرطا ضروريا، لأن فعالية الدور التنموي للقطاع الخاص مرتبطة بوجود بيئة أعمال محفزة للأنشطة المنتجة.

و سوف يبقى الأمر على حاله إذا ما لم تكن إصلاحات أكثر جدية و مجردة من مظاهر عدم الوضوح و العقلانية و التي تستلزم إرادة سياسية واضحة غير متذبذبة و وعى إجتماعي يقدر خطورة الوضع الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر حتى يساهم كل طرف في عملية الإنتعاش للخروج من الأزمة عن طريق تكامل و تنسيق ما بين السياسة الإقتصادية المعتمدة و القطاعات الفاعلة في الإستثمار.

و الذي لا يختلف فيه اثنين أن القطاع الخاص يستطيع المساهمة في تطوير الإنتاج الداخلي الخام حتى يوفي الإحتياجات الوطنية مما يساعد على خفض الواردات شرط أن يكون هذا الإنتاج يوافق المعايير و يحترم الجودة الأمر الذي بموجبه نستطيع القضاء على السوق السوداء و بالموازاة على السلطات المعنية إزاحة كل العقبات التي تعوق ها القطاع حتى يتمكن من التوسع و الإستثمار و الابتكار و خلق فرص العمل.

كما يستوجب على السلطات تطوير رؤية واضحة المعالم ترسم بشكل عملي الإطار الذي يحدد نطاق التغيير في مجالات التنمية التكنولوجية و

(13) حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz بتاريخ 2014/02/20 يصل عدد منظمات أرباب العمل في الجزائر إلى 31 منظمة مهنية.

البحث و التطوير المتوازي مع الموارد الطبيعية و البشرية المتوفرة و ذلك من أجل دفع البحث العلمي ضمن الأولويات الوطنية و الحرص على تثمين نتائج البحوث و تسخيرها لخدمة التنمية الإقتصادية و النهوض بالتجديد و التقدم التكنولوجي. كما يتعين على الدولة تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في التعليم و تمويل الشهادات و الأبحاث العلمية التي تتفق مع مجالاتهم الإقتصادية و دعم القطاع الخاص المنتج و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعاني من التهميش و تقديم الدعم والتمويل للإستثمارات المنتجة ذات القدرة التصديرية و إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المنتجة للتقليل من الواردات التي يغطيها الريع البترولي.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

المجلات و الدوريات العلمية:

- 1- عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية، مجلة الباحث، العدد 06 ، جامعة ورقلة، 2008.
- 2- شكوري محمد و شبيبي عبد الرحيم، معدل الإستثمار الخاص بالجزائر، دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية "تقييم و استشراف" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سنة 2009.
- 3- سفيان بن عبد العزيز. دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات. بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013.
- 4- زغيب شهرزاد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع و آفاق مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، بسكرة، 2005.

الملتقيات و الندوات:

- 5- أنيس كشاط، توفيق برباش، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول، ورقة مقدمة في إطار الملتقى تقييم آثار برامج الإستثمارات العمومية و إنعكاساتها على التشغيل، الإستثمار و

التشغيل الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013.

6- كريستين لاغارد. إطلاق إمكانات الإقتصاد في المغرب العربي، دور الإستثمار الأجنبي. نواكشوط 2013/01/09؛ كلمة ملقاة عقب أعمال الملتقى الخامس حول تكامل إقتصاديات دول المغرب العربي و الذي كان عنوانه :

« Les investissements bilatéraux et étrangers directs et leur impacts sur l'emploi dans les pays du Maghreb arabe ».

7- حسين فريدة، مداخلة بعنوان فعالية القطاع الخاص في تطوير الصادرات خارج المحروقات بين الواقع و حقيقة الواقع في فعاليات الملتقى الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، 11-12 مارس 2014.

الرسائل و الأطروحات:

8- محمد الكلاوي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان سياسة الإستثمار في الجزائر وخدمات التنمية. ، 2008-2009.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

Les Revues:

9- Arezki Nabila : l'inter régulation entre le conseil de la concurrence et les autorités de régulation sectorielle. Revue académique de la recherche juridique, université de Bejaia, vol 06, n°02, 2012.

Les sites d'internet:

10- www.fsenunivtlemcen.dz.

11- www.andi.dz

12- www.doing business.org

13- www.fce-dz.com